

المقدمة

إن الإطار المالي لميزانية عام ٢٠١٩ م يستهدف تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات تأتي في مقدمتها الإستدامة المالية لتمكين الإقتصاد الوطني من الإستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف، وإنجاز برامج التنويع الإقتصادي، ومستهدفات الإستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين القطاع الخاص القيام بدور أكبر في إدارة عجلة الإقتصاد وتوفير فرص العمل.

ومن أهداف الميزانية العامة لعام ٢٠١٩ م:

- إستقرار المستوى المعيشي للمواطنين :

تولي الحكومة اهتماما كبيرا في رفع مستوى الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، ومن هنا فإن الميزانية تستهدف المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا الشأن ومنها :

1. الحفاظ على مستوى الخدمات الإجتماعية الأساسية ذات الأولوية للمواطنين .

بلغت نسبة الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٩ م على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية ٣٩% من إجمالي الإنفاق العام وتمثل الحصة الأكبر من الميزانية. وفيما يلي بيان تطور الإنفاق العام كنسبة مئوية على الخدمات الاجتماعية الأساسية للأعوام من (٢٠١٥ - ٢٠١٩ م):

نسبة المصروفات السنوية على الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق العام (٢٠١٥-٢٠١٩م)

(نسبة مئوية)



* بيانات عام ٢٠١٨ م وفقا للتوقعات الأولية، بيانات عام ٢٠١٩ م وفقا لتقديرات الميزانية.

2. التوظيف:

تستهدف الحكومة تعزيز الصرف على الإنفاق الاستثماري لتحسين بيئة الاستثمار ودفع القطاع الخاص العمل على إقامة مشاريع اقتصادية بالشراكة مع القطاع العام أو من خلال تمكينه باستكمال البنية التحتية الأساسية التي تعزز من إقامة مشروعات استثمارية ذات العائد الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب العماني، حيث يقدر ما سيصرف على المشاريع الاستثمارية خلال عام ٢٠١٩م نحو (٣,٧) مليار ريال عماني منه مبلغ (١,٢) مليار ريال عماني لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي تشرف عليها الوزارات والوحدات الحكومية، ومبلغ (٢,٥) مليار ريال عماني سيصرف من قبل الشركات الحكومية لتنفيذ مشروعات صناعية وخدمية سوف تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل، ومن جانب آخر فإن الحكومة مستمرة في تفعيل المبادرات التي تم التوصل إليها في مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ).

أما بالنسبة للتوظيف في القطاع الحكومي فإن ميزانية عام ٢٠١٩م تتضمن نحو (٥٠٠٠) وظيفة، حيث أن التعيينات في الجهات الحكومية مستمرة وفقاً للاحتياجات الفعلية، إلا أنه يعول في توفير فرص العمل على القطاع الخاص بشكل رئيسي باعتباره القطاع الذي يعول عليه قيادة النمو ويتولى عملية التوظيف من خلال إدارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة.

3. التدريب المقرون بالتشغيل:

في إطار حرص الحكومة على صقل وتنمية مهارات وكفاءات الشباب العماني الباحث عن عمل، يقوم الصندوق الوطني للتدريب خلال عام ٢٠١٩م باستكمال خطة التدريب لعدد (٦١٧٠) متدرب بالإضافة إلى تدريب دفعات جديدة بهدف مواصلة رفع كفاءة القدرات البشرية العمانية وتجسير الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل من خلال السعي إلى تعزيز التعاون بين القطاعات ذات الأولوية لتحديد فرص العمل المتاحة والتعرف على المتطلبات الحالية والمستقبلية.

4. برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية:

تستمر الحكومة في تنفيذ برنامج بناء المساكن الاجتماعية وبرنامج المساعدات الإسكانية النقدية للفئات المستحقة من المواطنين، حيث تم تخصيص مبلغ وقدره (٩٠) مليون ريال عماني منه مبلغ (٦٠) مليون ريال عماني للقروض الإسكانية لبنك الإسكان العماني ، ومبلغ (٣٠) مليون ريال عماني مخصصات القروض التنموية والإسكانية.

5. دعم الوقود:

في إطار ما توليه الحكومة من اهتمام بالمواطن نحو تخفيف آثار وتبعات تحرير أسعار الوقود، تم توفير المخصصات المالية اللازمة لنظام الدعم الوطني، وقد بلغ عدد المسجلين في هذا النظام حتى نهاية عام ٢٠١٨م نحو (٣٢٥) ألف مواطن.

ختاماً:

رغم التحديات المالية التي تشهدها ميزانية عام ٢٠١٩م إلا أنه تم الأخذ في الاعتبار الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين واستقرار المستويات المعيشية.

*ملاحظة: تم استخلاص البيانات من بيان الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩م .